

Distr.: General
27 April 2004
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



الدورة الموضوعية

٢٨ حزيران/يونيه - ٢٣ تموز/يوليه ٢٠٠٤

البند ١٠ من جدول الأعمال المؤقت*

التعاون الإقليمي

موجز دراسة الحالة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لعام ٢٠٠٣

موجز

شهدت اقتصادات أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي نمواً بنسبة ١,٧ في المائة عام ٢٠٠٣. ويتباين هذا على نحو أفضل مع الانخفاض بنسبة ٠,٦ في المائة في الناتج المحلي الإجمالي المسجل عام ٢٠٠٢. بيد أن الانتعاش لم يكن قوياً بقدر يكفي التعويض عن الركود الذي شهدته السنوات الأخيرة، حيث ما زال نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي أقل بنسبة ١,٢ في المائة مما كان عليه عام ١٩٩٧. وبوجه خاص لم يحدث نمو في التكوين الرأسمالي الإجمالي خلال العام حيث يقل مستواه بنسبة ١٢,٥ في المائة عما كان عليه منذ خمس سنوات. وقد أحدث الاتجاه المرتفع في النشاط الاقتصادي زيادة طفيفة في معدل العمالة. بيد أن البطالة ما زالت مرتفعة حيث بلغت نسبتها ١٠,٧ في المائة وانتشر الفقر ليشمل زهاء ٤٤ في المائة من سكان المنطقة. وارتبط الأداء الاقتصادي المباشر بآمال أكبر في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بالحالة الاقتصادية الدولية التي تحسنت بحدوث انتعاش في الولايات المتحدة واليابان، وبما حققته الصين من نمو.

* E/2004/100

210504 210504 04-32913 (A)



وزادت أسعار السلع الأساسية التي صدرتها المنطقة بنسبة ١٥,٤ في المائة، في حين انخفض التباين في الرقم القياسي لأسعار الصادرات الإجمالية، التي تضم الصناعات التحويلية (٢,٨ في المائة). ورغم الارتفاع بنسبة ١,٥ في المائة في أسعار الواردات، كان هذا النشاط المتجدد كافياً لوقف التدهور في شروط التبادل التجاري بين عامي ١٩٩٨ و ٢٠٠٢ الذي بلغ ٣,٣ في المائة. وقد جعل التمازج بين الأحجام الكبيرة والأسعار من الصادرات أنشط عنصر من عناصر الطلب. إذ سُجل عام ٢٠٠٣ رقم قياسي في الفوائض التجارية (٤١,٨ بليون بدولارات الولايات المتحدة). وانتشر إلى حد كبير الانتعاش في الصادرات، حيث بلغ زهاء ٥,٩ في المائة بالنسبة إلى أمريكا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي، و ٧,٨ في المائة بالنسبة إلى جماعة دول الانديز وشيلي، و ١٨,٩ في المائة بالنسبة إلى السوق المشتركة للجنوب. ومن ناحية أخرى، لم يطرأ تغير على نمو صادرات المكسيك غير النفطية (٠,٦ في المائة)، في حين شهدت صادرات المنطقة ككل نمواً بنسبة ٨,٣ في المائة. وأحدثت الفوائض التجارية نتيجة غير مسبوقه تقريباً في الحساب الجاري للمنطقة: فائض قدره ٥,٦ بليون بدولارات الولايات المتحدة.

و لم تشهد تدفقات رؤوس الأموال انجهاً سلبياً، كما حدث عام ٢٠٠٢. واتسمت تحركات رؤوس الأموال المستقلة بالحياد من الوجهة العملية حيث بلغ صافي التدفقات الداخلة ٤,٤ بليون بدولارات الولايات المتحدة وهو ما يمثل تحسناً قياساً على التدفقات الخارجة التي بلغت ١٤,٤ بليون بدولارات الولايات المتحدة المسجلة في العام الماضي. وفي عام ٢٠٠٣، أُتيحت لبلدان المنطقة إمكانية الوصول إلى الأموال بتكلفة متوسطة بلغت ٩,٦ في المائة، وهو ما يعني انخفاض في نقاط الأساس بمقدار ٣٠٠ نقطة عما كان عليه الحال منذ ١٢ شهراً. ومع ذلك، استمر الهبوط في الاستثمار الأجنبي. وقد تلقت أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي زهاء ١٨,٨ بليون بدولارات الولايات المتحدة في صورة أموال تعويضية، حيث جاء ثلث هذا المبلغ من صندوق النقد الدولي.

كما وفرت هذه البيئة الدولية إطاراً هياً بشكل أفضل رسم السياسات الاقتصادية الوطنية. بيد أن الأدوات الضريبية والنقدية أخفقت من جديد في تجسيد الآمال المعقودة على مواجهة آثار الدورات. وقد وجهت السياسة الضريبية في المنطقة تجاه زيادة الفوائد الأساسية الحكومية إلا أن النمو الاقتصادي كان بطيئاً. وارتفع الميزان الأساسي في المنطقة بحوالي نقطة مئوية واحدة، من عجز قدره ٠,٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي إلى فائض قدره ٠,٦ في المائة. وفيما يختص باتجاه السياسة النقدية، سعت المصارف المركزية إلى السيطرة على الضغوط التضخمية. ولتحقيق ذلك، قامت مبدئياً برفع المعدلات وفرضت قيوداً على

السيولة. وبمجرد اتجاه التضخم نحو الهبوط، حفزت المصارف حدوث هبوط في معدلات الفائدة، حيث اتخذت موقفاً أنشط في محاولة لعكس اتجاه الدورة.

وقد عمل معظم البلدان على إقامة نظم لأسعار الصرف تتسم بقدر أكبر من المرونة مع تعزيز هذه النظم، وما برحت تلغي تدريجياً القيود المفروضة على عمليات أسعار الصرف. وفي نهاية العام، شهد الرقم القياسي لمتوسط أسعار الصرف انخفاضاً طفيفاً (١,٩) في المائة) قياساً على نهاية عام ٢٠٠٢.

وأفضى تصميم وتطبيق شتى الأدوات الضريبية والنقدية إلى أمور منها هبوط التضخم. وفي عام ٢٠٠٣، ارتفعت الأسعار بنسبة ٨,٥ في المائة، وهو ما يقل بأربع نقاط مئوية عن العام الماضي.

ومع مراعاة الحالة الخارجية والاتجاهات الاقتصادية الداخلية، تشير التوقعات عن عام ٢٠٠٤ إلى استمرار الاتجاه نحو الارتفاع الذي بدأ هذا العام. ومن المتوقع أن يرتفع النشاط الاقتصادي إلى معدل متوسط قدره ٤ في المائة في المنطقة، وهو ما يزيد كثيراً عن متوسط السنوات الخمس الماضية. وتشير التقديرات إلى أن المنطقة قد حققت معدلاً سنوياً في النمو قدره ٣ في المائة في الفصل الرابع كما أن أداءها الأقوى في النصف الثاني من عام ٢٠٠٣ سيمهد السبيل أمام حدوث توسع في اقتصادها خلال عام ٢٠٠٤.

المنظر الإقليمي العام

١ - شهد اقتصاد أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي نمواً بنسبة ١,٧ في المائة عام ٢٠٠٣. وعلى النقيض من ذلك، لم يطرأ تغير على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في المنطقة حيث ظل أقل بنسبة ١,٢ في المائة من المستوى الذي بلغه عام ١٩٩٧. وقد جاء أدنى مستوى في الدورة خلال الفصل الأول من عام ٢٠٠٢، وبدأ الاقتصاد بعده يشهد انتعاشاً معتدلاً. ومن المتوقع أن ينمو الاقتصاد الإقليمي بنسبة ٤ في المائة مخلفاً ورائه فترة الست سنوات الضائعة في الماضي حيث سيدخل تدريجياً في مرحلة من مراحل التوسع. فللمرة الأولى منذ عام ١٩٩٧، ليست هناك توقعات بحدوث نمو سلبي في أي اقتصاد من اقتصادات أمريكا اللاتينية.

٢ - وتعكس جزئياً هذه النظرة المضيئة بيئة دولية مواتية بشكل أكبر. ويمثل الانخفاض في معدلات المخاطر السيادية عن المستويات القصوى التي بلغت في شهري أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، والتحسين في أسعار المواد الخام، والتوسع في السياحة، وبدء الاتجاه نحو الارتفاع في الصادرات غير النفطية إلى الولايات المتحدة الأمريكية، النبضات الإيجابية الأساسية الآتية من الاقتصاد الدولي. بيد أن المواقف الداخلية القوية التي حققتها بلدان المنطقة تمثل أيضاً عنصراً جوهرياً. وبعد ست سنوات من الاضطراب، بدأت معظم البلدان في الخروج منه حاملة في يدها سياسات ضريبية ونقدية في ظل أسعار صرف تتسم بقدر أكبر من التنافسية؛ بل حتى الاقتصادات التي واجهتها أزمات عنيفة بدأت فعلاً في السير على طريق النمو.

٣ - وقد أحدثت فترة السنوات الست التي شهدت نمواً سلبياً في دخل الفرد، ضرراً اجتماعياً سيستغرق عكس اتجاهه بعض الوقت. فقد زاد عدد فقراء أمريكا اللاتينية ٢٠ مليوناً عام ٢٠٠٣ عما كان عليه عام ١٩٩٧. كما زادت البطالة بنقطتين مئويتين خلال هذه الفترة لتصل إلى ١٠,٧ في المائة.

٤ - ويبدو أن مرحلة النمو المتوقعة ستكون أقوى في البلدان التي تمكنت من إحداث التوافق بين تحسين الإدارة الاقتصادية وتحسين الإدارة السياسية، وأضعف في البلدان التي تبدي الحالة السياسية الداخلية فيها قدراً أكبر من الضعف. وعلى الجبهة الخارجية، يعاني الاقتصاد العالمي من اختلال سيتعين أن تعالجه أساساً الاقتصادات الأكثر تقدماً في النمو.

٥ - وبنظرة كلية، نمت اقتصادات أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بنسبة ١,٧ في المائة عام ٢٠٠٣. وهذا يتباين على نحو أفضل مع الانخفاض بنسبة ٠,٦ في المائة في الناتج المحلي الإجمالي المسجل عام ٢٠٠٢. بيد أن الانتعاش لم يكن قوياً بقدر يكفي لمعادلة الركود

الاقتصادي الذي شهدته المنطقة في السنوات الأخيرة. فمنذ عام ١٩٩٨ حتى الآن، شهدت المنطقة نمواً منخفضاً بنسبة ١,٤ في المائة سنوياً وما زال نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي يقل بنسبة ١,٢ في المائة عما كان عليه عام ١٩٩٧. وسوف يمثل إعادة تنشيط الاستثمار والادخار عنصراً مهماً في تحقيق معدلات نمو أعلى. فقد استمر في عام ٢٠٠٣ الركود في تكوين رؤوس الأموال الثابتة الإجمالية، وبحلول نهاية العام بلغت نسبة الانخفاض فيها ١٢,٥ في المائة قياساً على المعدل المسجل قبل ذلك بخمس سنوات. ولم يكن كافياً كذلك الادخار الوطني الذي كان مصدر تمويل جميع استثمارات العام. وإجمالاً حققت البلدان في المنطقة معدل مدخرات أقل من الاقتصادات الناشئة الأخرى في العالم.

٦ - وأفضت التوقعات الاقتصادية الإيجابية إلى حدوث زيادة طفيفة في معدل العمالة. بيد أن البطالة، التي بلغت نسبتها ١٠,٧ في المائة، ما زالت عالية، وتشير التقديرات إلى أنه خلال العام انضم نحو ٦٠٠ ٠٠٠ شخص إلى صفوف العاطلين في الحضر، مما يرفع عددهم إلى ١٨ مليون شخص. وبالنظر إلى هذه الصورة الضعيفة عن النمو والتباطؤ في سوق العمالة، فليس من المستغرب أن الفقر والعوز داخل المنطقة قد زاد كلاهما بقدر أكبر عام ٢٠٠٣. ويشير وجود ٢٢٧ مليون شخص (٤٤ في المائة من السكان) يعيشون تحت حد الفقر إلى نطاق ومدى تعقيد المشكلة المطروحة للعلاج.

٧ - وقد رُبط الأداء الأقوى في المنطقة بحالة الاقتصاد الدولي. إذ أتاح الانتعاش الذي شهدته الولايات المتحدة، التي من المتوقع أن يصل النمو السنوي فيها إلى ٣,١ في المائة، لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي زيادة صادراتها إلى ذلك السوق. وأدخلت اليابان أيضاً عنصراً جديداً في الطلب داخل الساحة الدولية، نظراً إلى أن ما حققته من نمو عام ٢٠٠٣ بنسبة ٢,٧ في المائة، الذي يمثل تحسناً واسع النطاق قياساً على رقم عام ٢٠٠٢ (-٠,٤ في المائة) وما سبقه من سنوات ركود. ووفرت الاقتصادات الآسيوية، بقيادة الصين وما حققته من توسع سريع (٩,١ في المائة)، قوة دفع لمشتريات وأسعار شتى السلع الأساسية التي تصدرها أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، من قبيل النحاس والقصدير والحديد وفول الصويا. كما ساعد أيضاً انتعاش التدفقات التجارية الدولية وعودتها إلى حالتها الطبيعية على دفع الزيادة في النشاط الاقتصادي.

٨ - وقد أحدث الأثر المضاعف الناشئ عن هذه العوامل إلى حدوث زيادة بنسبة ١٥,٤ في المائة في أسعار السلع الأساسية التي تصدرها أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وإذا ما طُرح النفط جانباً، الذي قفزت أسعاره بنسبة ٢١ في المائة، فإن الأثر ما زال إيجابياً، رغم أنه انخفض بعدئذ إلى ٧,٢ في المائة. وإذا ما استعمل الرقم القياسي لأسعار الصادرات الكلية

(كما في ذلك الصناعات التحويلية) يكون الفرق أقل (٢,٨ في المائة). إن هذا الاتجاه نحو الارتفاع في أسعار الصادرات، رغم أنه قابله جزئياً ارتفاع بنسبة ١,٥ في المائة في أسعار الواردات، لم يكن كافياً لوقف التدهور في شروط التبادل التجاري الذي شهدته الفترة بين عامي ١٩٩٨ و ٢٠٠٢ (٣,٣ في المائة). ويمكن ملاحظة حدوث التحسن في البلدان المنتجة للنفط وغير المنتجة للنفط على السواء، باستثناء أمريكا الوسطى. إن التمازج بين الزيادة في الأحجام وارتفاع الأسعار قد جعل الصادرات أنشط عنصر من عناصر الطلب وحول عام ٢٠٠٣ إلى عام قياسي فيما يختص. مما حققته المنطقة من فوائض تجارية (٤١,٨ بليون بدولارات الولايات المتحدة) وكان الانتعاش في الصادرات واسعاً إلى حد كبير أيضاً، حيث بلغت معدلات النمو خلال السنة زهاء ٥,٩ في المائة بالنسبة إلى أمريكا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي، و ٧,٨ في المائة بالنسبة إلى جماعة دول الإنديز وشيلي، و ١٨,٩ في المائة بالنسبة إلى السوق المشتركة للجنوب، و ٨,٣ في المائة كمتوسط إقليمي. وفي تناقض مع هذا الأداء، كان هناك تباطؤ في صادرات المكسيك غير النفطية (٠,٦ في المائة).

٩ - وأسهم الفائض التجاري الهائل في حدوث فائض قدره ٥,٦ بليون بدولارات الولايات المتحدة في الحساب الجاري لموازن المدفوعات. وهذه هي المرة الأولى التي يتحقق فيها فائض على مدار نصف قرن. بيد أن المستوى السلبي في المدخرات الخارجية هو نتيجة يتعين النظر فيها بروية عند تفسير عملية النمو. ففي الاقتصادات الناشئة، من المهم أن يصاحب المدخرات الخارجية مستوى ملائم من المدخرات الوطنية من أجل استدامة تكوين رؤوس الأموال. بيد أنه في عام ٢٠٠٣ افتقدت المنطقة ليس فحسب تدفقا تكملياً من المدخرات الآتية من باقي أجزاء العالم، ولكنها سجلت أيضاً هبوطاً أيضاً في المدخرات الوطنية بقيمة مطلقة.

١٠ - وفضلاً عن نبضات النمو المرسله من خلال قناة التجارة، حققت التدفقات الرأسمالية أيضاً مستوى إيجابياً، على خلاف الحالة عام ٢٠٠٢. ورغم أن تحركات رؤوس الأموال المستقلة كانت متواضعة - حيث بلغ صافي التدفقات الداخلة ٤,٤ بليون بدولارات الولايات المتحدة - فإنها تبدو أفضل إذا ما قيست على التدفقات الخارجة التي بلغت ١٤,٤ بليون بدولارات الولايات المتحدة المسجلة في العام السابق. وكان مستوى التدفقات المالية سلبياً، ولكن الاستثمار المباشر عوض بقدر أكبر ذلك التدفق الخارجي. وقد شهد الاستثمار المباشر الأجنبي اتجاهها نحو الهبوط، حيث قل المستوى المسجل عام ٢٠٠٣ (٣٠,١ بليون بدولارات الولايات المتحدة) بنسبة ٢٣ في المائة عن رقم عام ٢٠٠٢. وتشير هذه النتيجة إلى انخفاض مستوى الاهتمام بالأصول المحلية وتوحي بأن عملية الخصخصة قد بلغت مداها في كثير من البلدان.

١١ - وبعد عام ٢٠٠٢ الذي كانت فيه الأسواق غير موالية لديون حكومات أمريكا اللاتينية، تمكنت بلدان المنطقة عام ٢٠٠٣ من الحصول على أموال بتكلفة متوسطة قدرها ٩,٦ في المائة، وهي تقل بمقدار ٣٠٠ نقطة أساس عما كانت عليه منذ ١٢ شهرا. وفي بداية كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، كانت معدلات الفائدة التي دفعتها المنطقة مماثلة للمعدلات المدفوعة خلال النصف الأول من عام ١٩٩٧، قبل اندلاع الأزمة الآسيوية. وقد شهدت أقساط المخاطر بالنسبة إلى المكسيك وشيلي انخفاضاً قياسيًّا، كما هبطت معدلات البرازيل بمقدار ١٨٠٠ نقطة أساس بين الفصل الأخير من عام ٢٠٠٢ وكانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣. وإضافة إلى ذلك تلقت أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي أموالاً تعويضية بلغت قرابة ١٨,٨ بليون بدولارات الولايات المتحدة. وقدم صندوق النقد الدولي ثلث هذا المبلغ، حيث إن ١٢ من بلدان المنطقة تنفذ اتفاقات وقعتها مع تلك المؤسسة. ويمثل رصيد الأموال المتأخرات في سداد خدمة الديون. وإجمالاً، جمعت البلدان احتياطات بلغت قرابة ٢٩,٤ بليون بدولارات الولايات المتحدة.

١٢ - ورغم المستوى الجوهري الذي بلغه التمويل، استمر المستوى السالب للنقل الصافي من الموارد (٣٣,٣ بليون بدولارات الولايات المتحدة)، وهو ما يعادل ٧,٩ في المائة من الصادرات. وتعكس هذه الحقيقة، عناصر منها النتائج السلبية المتزايدة التي يجري تسجيلها بالنسبة إلى حساب الإيرادات، وعلى وجه خاص فيما يختص بتحويلات الأرباح، والفوائد، ومدفوعات الفائدة على الديون والاستثمارات الأجنبية التي تراكمت على مدار السنين. وهناك سمة هيكلية أخرى تجسدت في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي هي تدفق التحويلات الآتية من المواطنين الذين يقطنون في الخارج. وبلغت التحويلات الراهنة، المؤلفة أساساً من تحويلات أفراد الأسر بالخارج، ٣٣,٥ بليون بدولارات الولايات المتحدة عام ٢٠٠٣، وهي تكتسب أهمية أساسية في شتى بلدان المنطقة، لا سيما المكسيك وشتى اقتصادات أمريكا الوسطى.

١٣ - ووفرت الحالة الدولية المبينة آنفاً وضعاً أكثر إيجابية مما كان عليه عام ٢٠٠٢ بالنسبة إلى رسم السياسات الاقتصادية الوطنية. بيد أن الأدوات الضريبية والنقدية أخفقت من جديد في إحداث الآثار المأمولة لمواجهة الدورات. ففيما يختص بالجوانب المالية العامة، شكّلت المستويات العالية من المديونية التي تواجهها البلدان، التي تزيد في عدة حالات على ٥٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، عائقاً رئيسياً وأجبرت على تحريك السياسة الضريبية في نفس اتجاه دورة الأعمال التجارية. وسيطرت الجهود المبذولة لتعزيز السيولة المالية على المدى الطويل على عملية رسم سياسات الإيرادات والنفقات، ومن ثم وُجّهت السياسة الضريبية داخل المنطقة نحو زيادة الفوائد الحكومية الأساسية، رغم انخفاض معدلات النمو الاقتصادي.

وقد تحسّن الميزان الرئيسي في المنطقة بنحو نقطة مئوية، حيث تحوّل من عجز قدره ٠,٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي إلى فائض قدره ٠,٦ في المائة. وبالنظر إلى هذه الحالة، اتخذت البلدان خطوات لتحقيق تكيف في النفقات، إضافة إلى اتباع تدابير مكثفة بقدر أكبر. وبشكل أكثر تحديداً، شرع كثير من الحكومات في إجراء إصلاحات في الضمان الاجتماعي (لا سيما في القطاع العام)، وخطط جديدة لإحلال اللامركزية، والقواعد الضريبية المستندة إلى الاعتبارات الاقتصادية الكلية، والإصلاحات الضريبية. وحسب ما بينته اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في العديد من المناسبات، تستدعي الإدارة الاقتصادية الكلية وجود أدوات فعالة لتخفيف حدة الدورات. بيد أن البلدان لن تستعيد القدرة على الاستعانة بالأدوات الضريبية بين ليلة وضحاها، حيث إنه يتعين أولاً إيجاد حل لعدد من القضايا الهيكلية التي تؤثر بشدة على السيولة. ومن هنا تنبع أهمية خطة إصلاح القطاع العام التي تطبقها البلدان.

١٤ - وفيما يختص باتجاه السياسة النقدية، ركّزت المصارف المركزية للبلدان بؤرة اهتماماتها على ضبط الضغوط التضخمية. وحددت بلدان شتى أرقاماً مستهدفة للتضخم وتستعين بمعدلات الفائدة كأداة للوفاء بمستويات تلك الأرقام. وفي بلدان أخرى، استعانت السلطات بالجامع النقدية كي توفر لها أسساً مرجعية لتحقيق هذا الغرض. ومهما كان نوع الأدوات المختارة، ما برحت الغاية السائدة هي خفض معدلات التضخم، التي صعّدت إلى مستوى الرقمين عام ٢٠٠٢. ويتضح هذا بوجه خاص في بلدان من قبيل البرازيل وكولومبيا والمكسيك، التي كانت تهدد الأرقام القياسية للتضخم لديها في أوائل أشهر العام فرص وفائها بأهداف سياساتها. ورفعت السلطات مبدئياً المعدلات وقيدت السيولة من أجل معالجة هذه الحالة. وبمجرد هبوط التضخم، مهدت تلك السلطات السبيل لخفض معدلات الفائدة وتبنت موقفاً أكثر حزمًا في مسعى منها لعكس اتجاه دائرة الأعمال التجارية. وقد تسنى هذا القدر الأكبر من الحرية في الإدارة النقدية لعدة أسباب منها تحسّن الناتج الضريبي. وأثمت الأرجنتين والبرازيل والمكسيك العام بمعدلات إقراض حقيقية أقل كثيراً من المعدلات التي كانت تفرض على القروض في بداية عام ٢٠٠٣.

١٥ - وعززت معظم البلدان استعمالها لنظم أكثر مرونة في أسعار الصرف وألغت تدريجياً القيود المفروضة على عمليات الصرف الأجنبي. وفي واقع الأمر طرأت تغيرات طفيفة جدا على نظم أسعار الصرف التي تتبعها البلدان. وكان الاستثناء الوحيد هو فنزويلا، التي اعتمدت معدلاً ثابتاً لأسعار الصرف في شباط/فبراير جنباً إلى جنب مع فرض قيود صارمة على عمليات الصرف الأجنبي. ورغم هذا التفضيل لمعدلات الصرف المرنة، ترصد السلطات عن كثب قيم العملة بالنظر إلى ما تحدّثه من تأثير على التدفقات الحقيقية والمالية. وإضافة إلى

ذلك، احتفظت عدة بلدان بدرجة عالية من التعامل بالدولار في اقتصاداتها أو اعتمدت ببساطة الدولار كعملة رسمية للسداد.

١٦ - إن معدل الصرف الفعلي الحقيقي هو متغير رئيسي في القدرة التنافسية التجارية. ففي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، أظهر الرقم القياسي لمتوسط معدل الصرف بالمنطقة انخفاضاً طفيفاً (١,٩ في المائة) قياساً على نهاية عام ٢٠٠٢. ومع ذلك اتسمت تحركات العملة بتباين شديد على مدار الأشهر الماضية. فقد شهدت عملات شتى بلدان أمريكا الجنوبية (البرازيل والأرجنتين وشيلي) ارتفاعاً جوهرياً في مقابل الدولار ولكن قيمتها ارتفعت ارتفاعاً طفيفاً أيضاً (٠,٧ في المائة) في مقابل عملات شركائها التجاريين. وعلى النقيض من ذلك، شهدت عملات بلدان أمريكا الوسطى والمكسيك انخفاضاً بنسبة ٢,٣ في المائة في مقابل الدولار و ٦ في المائة في مقابل العملات الأخرى. ومن المنظور الشامل والأبعد مدى، فإن النقطة الأساسية الجديرة بالملاحظة هي أن معدلات الصرف ذات الأهمية التجارية في المنطقة ارتفعت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ بنسبة ١٨,١ في المائة عن متوسطها في الفترة ١٩٩٧-٢٠٠١. ويشكّل الاحتفاظ بمعدلات صرف ملائمة مكوناً لا غنى عنه في توسيع نطاق القاعدة التصديرية في الوقت الذي يحقق فيه مستوى أعلى من القيمة المضافة وأنشطة إنتاجية أكثر تقدماً من الوجهة التكنولوجية.

١٧ - وقد ساعد تصميم وتنفيذ شتى الأدوات الضريبية والنقدية على أمور منها خفض التضخم. ففي عام ٢٠٠٣، زادت الأسعار بنسبة ٨,٥ في المائة، وهي تقل بمقدار أربع نقاط مئوية عما كانت عليه في العام السابق. ومن ثم عادت المنطقة إلى مستويات الرقم الواحد وهو ما كان عليه الحال في الفترة بين عامي ١٩٩٨ و ٢٠٠١. وتكتسب هذه العودة إلى المعدلات المنخفضة في التضخم أهمية إضافية في ضوء ما ووجه من صعوبات في عامي ٢٠٠١ و ٢٠٠٢، بما في ذلك على وجه الخصوص الارتفاعات الكبيرة في معدلات الصرف الإسمية. وبناءً عليه، عُدلت الأسعار النسبية دون أن يفرض ذلك إلى زيادة حدة التضخم، وهو ما يتناقض بشكل جلي مع المشاكل التي واجهتها المنطقة سابقاً في هذا الصدد. وأسهمت أيضاً إدارة السياسة الاقتصادية وغياب الضغوط التي تشكلها التكلفة في تحقيق هذه النتائج.

١٨ - وبالنظر إلى البيئة الخارجية والاتجاهات الاقتصادية على الجبهة الداخلية ينبغي أن تواصل المنطقة عام ٢٠٠٤ التوسع الذي بدأته عام ٢٠٠٣. ومن المتوقع أن يفرض حدوث زيادة في النشاط الاقتصادي إلى تحقيق معدل متوسط للمنطقة يناهز ٤ في المائة، وهو أعلى بكثير من المتوسط الذي شهدته السنوات الخمس الماضية. وتشير تقديرات النمو عن الفصل

الرابع من عام ٢٠٠٣ إلى تسارع النشاط الاقتصادي إلى مستوى يزيد بنسبة ٣ في المائة على معدل الفترة ذاتها من عام ٢٠٠٢. وعلى إثر ذلك، فإن تحسن الأداء في المنطقة خلال النصف الثاني من عام ٢٠٠٣ سيشكّل الوقود اللازم للنمو في عام ٢٠٠٤. ويوحى تحليل أجري لشتى العوامل الخارجية والداخلية أن هذه الاتجاهات الاقتصادية المواتية ستستمر خلال عام ٢٠٠٤. ففي المقام الأول، سوف تستمر في الوجود العوامل الإيجابية التي حققت الانتعاش عام ٢٠٠٣، لا سيما في قطاع التصدير. وينبغي أن يستمر النشاط المتجدد في الاقتصاد العالمي، حيث سيجلب معه اتجاهها نحو الارتفاع في الأسعار والطلب الدولي على السلع الأساسية. وفي ضوء أحدث البيانات، من المتوقع أن يستمر الانتعاش في الولايات المتحدة عام ٢٠٠٤، وذلك بفضل الحوافز الضريبية والنقدية غير المسبوقه. بيد أن الحالة لا تخلو من مخاطر. فالاختلال الخارجي والضريبي الخطير الذي يؤثر في اقتصاد الولايات المتحدة، والذي يتضاعف أثره بعملية التنشيط الجارية، قد يحدث المزيد من الانخفاض في قيمة الدولار، حيث سترتفع في هذه الحالة أسعار الفائدة. ويتفق معظم المحللين على أن هذه التكييفات ضرورية ويجب أن تتم في أواخر عام ٢٠٠٤ أو خلال عام ٢٠٠٥.

١٩ - هناك أيضا عوامل داخلية تسهم في هذه التوقعات المواتية لعام ٢٠٠٤. فرغم أن لكل بلد سماته الذاتية الخاصة به، وأن العوامل المطروحة تحدث آثارا متباينة في كل حالة، يمكن طرح بعض الاعتبارات التي تسري على المنطقة ككل. فأولا، ينبغي أن تظل معدلات الفائدة الداخلية منخفضة في عام ٢٠٠٤، لا سيما وأن الأسعار الداخلية تواصل اتجاهها نحو الانخفاض. وثانيا، ستظل معدلات الصرف في بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي عالية رغم حالات انخفاض العملة التي لوحظت في الأشهر القليلة الماضية من عام ٢٠٠٣. وثالثا، إذا استمر النشاط الاقتصادي في الارتفاع، سيتوقف تعارض السياسة الضريبية مع هذه الحالة، بل قد تكون عاملا من عوامل التوسع في بعض البلدان. وختاما، من الجدير بالذكر أن أداء المنطقة سيتأثر بالانتخابات المقرر إجراؤها في شتى بلدان المنطقة خلال عام ٢٠٠٤.

المرفق

أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: مجموع الناتج المحلي الإجمالي

(معدلات النمو السنوية)

البلد	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣
الأرجنتين	٥,٩	٥,٨	٢,٩-	٥,٥	٨,٠	٣,٨	٣,٤-	٠,٨-	٤,٤-	-	٨,٦
إكوادور	١,٨	٣,٧	٢,١	٣,٠	٥,٢	٢,٢	٥,٧-	٠,٩	٥,٥	٣,٨	٣,٠
أوروغواي	٣,٦	٧,١	٢,٤-	٥,٢	٥,٤	٤,٤	٣,٥-	١,٩-	٣,٦-	-	٢,٣
باراغواي	٤,٠	٣,٠	٤,٥	١,١	٢,٤	٠,٦-	٠,١-	٠,٦-	٢,٤	٢,٥-	٢,١
البرازيل	٤,٥	٦,٢	٤,٢	٢,٥	٣,١	٠,٢	٠,٩	٣,٩	١,٣	١,٥	٠,٢-
بنما	٥,٣	٣,١	١,٩	٢,٧	٤,٧	٤,٦	٣,٥	٢,٦	٠,٤	٠,٨	٤,٠
بوليفيا	٤,٣	٤,٨	٤,٧	٤,٥	٤,٩	٥,٠	٠,٣	٢,٣	١,٦	٢,٧	٢,٦
بيرو	٤,٨	١٢,٧	٨,٦	٢,٥	٦,٩	٠,٦-	٠,٩	٢,٧	٠,٢	٤,٩	٤,٠
الجمهورية الدومينيكية	٣,٠	٤,٧	٤,٣	٧,٢	٨,٢	٧,٤	٨,٠	٧,٣	٣,٠	٤,٣	٠,٤-
السلفادور	٦,٤	٦,٠	٦,٢	١,٨	٤,٢	٣,٨	٣,٤	٢,٠	١,٧	٢,١	٢,٠
شيلي	١١,١	٥,٠	٩,٠	٦,٩	٦,٧	٣,٣	٠,٥-	٤,٥	٣,٥	٢,٠	٣,٣
غواتيمالا	٤,٠	٤,١	٥,٠	٣,٠	٤,٤	٥,١	٣,٩	٣,٤	٢,٦	٢,٢	٠,٦
فنزويلا	٠,١	٣,٠-	٤,٨	٠,٠	٦,٩	٠,٦	٥,٥-	٣,٨	٣,٥	٩,٠-	٩,٢-
كوبا	-	٠,٥	٢,٧	٩,١	٢,٧	٠,٠	٥,٧	٦,٣	٢,٩	١,١	٥,٦
كوستاريكا	٧,١	٤,٦	٣,٩	٠,٨	٥,٤	٨,٣	٨,٠	١,٨	١,٢	٢,٨	٥,٥
كولومبيا	٤,٢	٦,٠	٤,٩	١,٩	٣,٣	٠,٨	٣,٨-	٢,٤	١,٤	١,٧	٣,٧
المكسيك	١,٨	٤,٤	٦,١-	٥,٤	٦,٨	٥,١	٣,٦	٦,٧	٠,٣-	٠,٧	١,٣
نيكاراغوا	٠,٤-	٣,٤	٦,٠	٦,٦	٤,٠	٣,١	٦,٩	٤,٤	٣,١	٠,٧	٢,٣
هايتي	٨,٠-	-	٩,٥	٥,٦	٣,٢	٢,٩	٢,٩	٢,٠	٠,٦-	٠,٢-	٠,٦
هندوراس	٧,١	١,٩-	٣,٧	٣,٧	٤,٩	٣,٣	١,٥-	٥,٦	٢,٧	٢,٦	٣,٥
المجموع الفرعي	٣,٥	٥,٢	١,١	٣,٨	٥,١	٢,٢	٠,٤	٣,٧	٠,٣	٠,٦-	١,٧
أنغيغوا وبربودا	٥,٠	٦,٢	٤,٨-	٦,٠	٥,٥	٥,٠	٤,٩	٢,٦	١,٦	١,٧	٣,٠
بربادوس	١,١	٤,٤	١,٩	٢,٥	٢,٦	٤,٠	٣,٠	٣,١	٢,٢-	٠,٤-	٢,٥
بليز	٤,٣	١,٥	٣,٧	١,٣	٤,٤	٢,٠	٦,٠	١٠,٥	٤,٧	٣,٧	٤,٠
ترينيداد وتوباغو	١,٢-	٤,٢	٤,٢	٤,٤	٤,٠	٥,٣	٧,٨	٩,٢	٤,٣	٣,٠	٥,٥
جامايكا	١,٧	٢,٢	٠,٢-	١,٩-	٠,٩-	٠,٧	١,٠	١,٧	٠,٩	٠,٩	١,٠
دومينيكا ^(١)	١,٩	١,٩	١,٢	٢,٩	٢,٢	٣,١	١,٣	١,٣	٣,٣-	٥,٨-	٠,٤

٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩	١٩٩٨	١٩٩٧	١٩٩٦	١٩٩٥	١٩٩٤	١٩٩٣	البلد
١,٠	١,٣	٠,٠	١,٨	٣,٦	٥,٨	٣,٥	١,٢	٧,٨	٢,٣-	٢,٠	سانت فنسنت وجزر غرينادين ^(١)
١,٩	٠,٩	٢,٠	٥,٦	٣,٥	١,١	٧,٢	٥,٨	٣,٢	٥,٥	٥,٢	سانت كيتس ونيفيس ^(١)
٢,٠	٠,٢	٤,١-	٠,٢	٢,٩	٣,٠	٠,٣-	٠,٨	٢,١	١,٦	١,٦	سانت لوسيا ^(١)
٣,٥	١,٢	١,٣	١,٢-	٣,٥-	٢,٩	٣,٣	٥,٣	٠,٠	٠,١-	٤,١-	سورينام ^(١)
١,٠	١,١-	٣,٨-	٧,٣	٧,٥	٧,٦	٤,٣	٣,٠	٣,١	٣,٤	١,١-	غرينادا ^(١)
١,٠	١,٥	٢,٣	٢,٣-	٥,٠	٢,٢-	٦,٨	٧,٤	٣,٨	٩,٤	١١,٤	غيانا
٣,٣	١,٧	١,٩	٤,٩	٤,٢	٣,١	٢,٣	٢,٠	١,٩	٣,٣	٠,٩	المجموع الفرعي، منطقة البحر الكاريبي ^(ب)
١,٧	٠,٦-	٠,٤	٣,٧	٠,٥	٢,٣	٥,١	٣,٨	١,١	٥,٢	٣,٤	أمريكا اللاتينية ^(ب)

المصدر: اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على أساس الأرقام الرسمية بعد تحويلها إلى دولارات وفقاً للأسعار السائدة في عام ١٩٩٥.

(أ) يشير العمود الأخير إلى الفترة ١٩٩٠-١٩٩٩.

(ب) تشير إلى البلدان التي قدمت معلومات.